دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	أحمد، رفعت محمد سيد
المجلد/العدد:	ع 35
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1984
الشهر:	يناير / ربيع الثاني
الصفحات:	77 - 96
رقم MD:	80894
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمن القومي ، الصراع العربي- الإسرائيلي ، الاحتلال الإسرائيلي ، لبنان ، فلسطين ، الاتحاد السوفيتي ، السياسة الخارجية ، أوروبا ، سيادة الدولة ، القدس ، الصراع السياسي ، الأحوال الاقتصادية ، الأسلحة النووية ، السلام ، العلاقات الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80894

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الامن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم

رفعت سيد أحمد
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة .

اثارت الجولة الخامسة من جولات الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتي وقعت فوق الارض اللبنانية في صيف عام ١٩٨٢ ، ردود أفعال ، ونتائج ، وإستفهامات ما زلنا نعيش في إطارها . ولعل ثلاث حقائق ـ إستفهامية اساسية نخرج بها من هذه الجولة :

الحقيقة الأولى : نقف بها أمام طرفي المواجهة طوال الشهرين والنصف : المقاتل والمواطن الفلسطيني / اللبناني ، والغازي الاسرائيلي ؛ حيث أكدت مُجمل الدراسات التي كُتبت حتى اليوم على الصعيدين الدولي والعربي ، حقيقة الانتصار الذي أحرزه الطرف الاولي في مواجهة الطرف الثاني ، مع التسليم بنسبية هذا الانتصار ! فالطرف الفلسطيني رغم عنف القصف والمذابح وعنف الصمت المحيط به أكد على « حقيقة » نوعية « مهمة » هي إمكانية الصمود والانتصار . وأن احتلال الارض ليس مقياسا اصيلا للانتصار ، والطرف الاسرائيلي تأكد هو الاخر من عمق وضراوة الخصم الذي يقاتله وأن المحصلة الفعلية له بلبنان لا توازي ما كان يطمح اليه ، ومن هنا كان انتصاره ، إنتصارا وقتيا ، ووهميا .

والحقيقة الثانية : نمحورها حول الموقف الاميركي والسوفياتي من الحرب وطريقة تعامل كل منهما ، الموقف الاميركي ليس بحاجة الى إعادة توضيح أو تذكير فما زالت المنطقة العربية تعيش بعضا من نتائجه السلبية التي بدأت « بكامب ديفيد » وإنتهت في « كريات شمونة » ؛ حيث التأييد العسكري والاعلامي والسياسي المطلق لأحد طرفي المواجهة دون الطرف الاخر ، وإنما الذي بحاجة الى علامات استفهام ودهشة هو الموقف السوفياتي ، حيث كان من المفترض انه يدافع ـ تلقائيا ـ عن « حقوق الانسان » أو عن ثورات التحرر الوطني بالعالم الثالث ، والمقاومة بتراثها الطويل تحتل ولا شك الصفوف الأولى لهذه الثورات ، ولكن ما حدث ، كان التفضيل لسياسة الأولويات والمصالح من خلال المنظور الكوني للأشياء .

إن الموقفين السوفياتي وكذلك الأوروبي ـ اذا افترضنا ـ استقلاليته النسبية عن الموقف

الاميركي بحاجة الى تفسير موضوعي حين نراجع الذات العربية ونضع المشروع المستقبلي لتحرير فلسطين ، وتلك حقيقة ثانية افرزتها حرب لبنان ١٩٨٢ .

والحقيقة الثالثة : نمحورها حول « الموقف العربي » فإذا كان اللوم يوجه للموقف الاوروبي والسوفياتي تجاه أحدى ثورات التحرر الوطني بالعالم الثالث ، فإن الأكثر من هذا يوجه للجسد العربي المحيط ، والطرف الاصيل في الصراع مع الكيان الصهيوني ، فلماذا غرق الوطن العربي في صمته طيلة هذه الحرب ؟ ولماذا الاخفاق في الاجماع على موقف موحد تجاهها ؟ وأين تكمن الخلفية الحقيقية لهذا الموقف ؟ إنما التساؤلات التي ليست بحاجة الى إجابة بقدر حاجتها الى تساؤلات مكملة لعل أبرزها السؤال التالي : هل الصراع مع اسرائيل من خلال هذا التخلي العام عن الفلسطينيين ـ اصبح صراعا فلسطينيا ـ اسرائيليا فقط ؟ ولعل التساؤل الذي يدخلنا الى جوهر هذه الدراسة ، هل حدود الأمن القومي العربي ـ الذي من المفترض ان يكون نقيضا للأمن « القومي » الصهيوني ـ قد إستبعدت او تجاوزت سلبا الوجود الصهيوني وأصبح في اطار « الوجود المقبول » ؟ .

إنها التساؤلات ـ الحقائق ، التي اخرجتها الى الوجود الحرب اللبنانية ، وهي التساؤلات التي تثير مجتمعة مسألة « الأمن القومي العربي » وكيف أننا حتى الان لم ندرك ابعاد هذا المفهوم الحقيقية .. وكيف أن حرب لبنان ١٩٨٢ قد قدمت أبعادا جديدة للمفهوم بدءا بمراجعة الذات ومرورا بالمتغيرات الدولية المحيطة وإنتهاءا بالتطورات الجديدة التي لحقت بالمفهوم .

ومن خلال كل هذه الحقائق والاستنتاجات الموضوعية للجولة الخامسة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي نحاول تحليل هذه الجوانب من خلال المحاور التالية :

اولا : الأمن القومي : ضبط المفهوم
ثانيا : الأمن القومي العربي : إطار عام قبل حرب لبنان
ثالثا : الأمن القومي العربي .. مرحلة ما بعد لبنان
رابعا : خلاصة

أولا : الأمن القومي : ضبط المفهوم

تعددت التعريفات وتنوعت تجاه مفهوم « الأمن القومي » حيث يقبع خلف كل المحاولات التي إقتربت من المفهوم دراسة او تنظيرا ، « مُدرك أساسي » لدى القائمين بذلك وهو أن هذا المفهوم سوف يصبح خلال المستقبل المتوسط (٥ ـ ١٠ أعوام) هو المحور الاصيل الذي من حوله سوف تدور سياسات وتوجهات الدولة الحديثة .

وبداية يعتبر مفهوم الأمن القومي قديما فقد صاحب نشوء الدولة وتطورها وإن لم يجد الصياغة الفكرية الدقيقة الا مؤخرا ، ولقد تعددت الصياغات العلمية للمفهوم تبعا لنوع المعرفة الغالب على فكر الباحث « سياسي ، قانوني ، إجتماعي ، نفسي .. الخ » . والمفهوم يفترض عند تحليله ،

الحديث عن مكوناته اللفظية ودلالتها اولا ، ثم الحديث عن مقوماته وتعريفه العام متصلا بحدود « سيادة الدولة الحديثة » . الذي يدخلنا بالتبعية الى حيث الأمن القومي العربي في تطوراته وابعاده الجديدة التالية لحرب لبنان ١٩٨٢ .

١ ـ التعريف من خلال المكونات

تمثل كلمتي « الأمن » و « الأمة » المكونات اللفظية للمفهوم وعند تحليلها نجد أنه بالنسبة لكلمة الأمن فإن لها معنيين **الأول** : ويعني حالة الاحساس بالثقة والطمأنينة التي تدعو الى ان هناك ملاذا من الخطر **والمعنى الثاني** يتمثل في الموقف المترتب على الحالة والناتج من الغياب الحقيقي للخطر(١) . ولقد اثبتت الدراسات النفسية ـ اخيرا ـ أن الحاجة الى الأمن ترتبط بخاصية « العدوانية » لدى الانسان البدائي ، والتي تبدأ بالرغبة الجامحة الى « إمتلاك الذات » ، ومن ثم فإن امتلاك العش ليس سوى تعبير عن إمتلاك الذات وتعبير عن الشكل الأولي للعدوانية ، والمبني على فكرة الخوف من الموت وهذه الفكرة هي الأساس الحقيقي الذي تشكلت به كافة المواجهات الدولية ، وبمعنى آخر كما يرى البعض فإن الغضب والعنف ليسا سوى الخوف في الحركة القومية(٢) .

والأمن مفهوم واحد لا يتجزأ ، ولكننا نجد أن له اسماء عديدة جاءت جميعها لتسهيل الدراسة والبحث وإن كانت جميعها عبر عن احد جوانب فكرة متكاملة واحدة هي « الأمن » ، وفي هذا الاطار نجد الامن من حيث الطبيعة قد تم تقسيمه الى أمن شعوري ، وأمن اجرائي ، ومن ناحية المجال الى داخلي وخارجي ، ومن ناحية الهدف الى أمن قومي وأمن دولي . إن مفهوم الأمن يعني باختصار ذلك الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة كحالة وكنتيجة لازمة لمجموعة من المواقف والاجراءات الكفيلة بتحقيق الغياب الحقيقي للخطر .

أما بالنسبة **للمفهوم الثاني المكون للأمن القومي** : مفهوم الأمة فإنها تعني طبقا لمصادرها الأولى الغربية ،.جماعة من البشر جمعتها وشائج مشتركة من اللغة والتاريخ والأرض والاقتصاد والولاء القومي ، بمعنى أكثر تحديدا تعني : **الدولة القومية** ، سواء كانت هذه الدولة تقوم على اساس التوحيد بين البشر الذين يعيشون على ارضها على أساس العاطفة المشتركة كما في الفكر التقليدي الأوروبي (ستيوارت ميل) ، أو إستنادا الى نظريتي التحديث والاتصال الاجتماعي لكارل دويتش ، القائمة على زيادة سيطرة الجماعة على الطبيعة من خلال التكامل الوثيق بين أعضاء هذه الجماعة الذين يتشكل لديهم الشعور القومي نتيجة التلقين الاجتماعي ، والتشكيل الذاتي لعادات الجماعة كما في الفكر الغربي الحديث(٣) . وكلمة « أمة » في **اللغة العربية** قد تضيق وتتسع من حيث الحجم والمدى وهي تعني وجود سلطة أمرة على رأس الدولة .

---

(١) أحمد ارسلان ، مفهوم الأمن القومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، مكتبة الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١١ .

(٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٤ .

(٣) يراجع شكل اكثر تفصيلا : Karl Deutsch, **Nationalism and Social Communication** (Caunbridge: Massachusetts Institute of Technology, 1953).

هذا عن المفهوم وقد أوصلناه الى متغيراته اللفظية الأساسية . ماذا عنه في مستوياته الاخرى ؟

٢ ـ الأمن القومي من الناحية التعريفية والوظيفية

اذا كان الأمن القومي مجزءا يعني « الأمن » و « الأمة » ، فماذا عنه حين ننظر اليه في إطاره الكلي والوظيفي ، بعبارة أخرى ماذا نعني بالأمن القومي للدولة الحديثة من ناحية ، والأمن القومي ومفهوم السيادة لهذه الدولة من ناحية أخرى . لقد ادت النظرة الضيقة والتقليدية لمقدمات الأمن القومي وجعله يستند بصفة مطلقة الى المقومات العسكرية للدولة الى مسارعة المفكرين والكتّاب الاستراتيجيين الى تأصيله ومحاولة إكتشاف مقوماته ومتغيراته الأصيلة بعد التفكير العميق في أحوال العالم المعاصرة ولقد أدى إتساع النظرة بالضرورة ـ الى بروز العديد من الدراسات الأكاديمية وبالتالي العديد من التعريفات بالمفهوم ، فالأمن القومي يعني فيما أوردته **دائرة المعارف البريطانية** : « حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية او دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها ، وضمان إستقلالها والعمل على إستقرار احوالها الداخلية » ، وفي تعريف ثان يقدمه أحد علماء الاجتماع يرى أنه **قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي** »(٤) وكان تعريف **والتر ليبمان** من أشهر التعريفات التي حاولت التصدي للمفهوم حيث أورد « تكون الدولة آمنة عندما لا تضطر الى تكريس مصالحها المشروعة لتفادي الحرب ، وهي أيضا قادرة ـ في حالة التحدي والضرورة ـ على أن تكرس هذه المصالح لمواجهة الحرب »(٥) .

وأخيرا يعرفه **هنري كيسنجر** بقوله : « أنه يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى تحقيق حقه في البقاء »(٦) . هذا عن المفهوم في إطاره العام ، ماذا عنه وظيفيا ؟

الأمن القومي وسيادة الدولية

بداية يجب الاشارة الى أن « سيادة الدولة » مفهوم لا يسهل تصنيفه علميا وأن اي محاولة لتعريفه بدقة سوف تفشل حتى لو جرت المحاولة في غرفة « مليئة بعلماء السياسة » على حد تعبير **ميلر** (٧) ، وإنما يمكن القول بإختصار أن **السيادة هي واقع القوة** : Reality of Power ، ومن ثم تصبح السيادة ليست سوى مفهوم سياسي ، فالدولة ـ كما هو معروف ـ هي بمثابة جهاز « الأغراض المتباينة » وتتعرض من خلال سعيها لتحقيق هذه الأغراض لضغوط عديدة ومتباينة قد تجعلها تغير من اهدافها القومية تكتيكا او استراتيجيا حسب ما يتوفر لها من قوة ، ومن خلال هذه العملية يمكن أن يصاغ مفهوم السيادة ، ومن هنا يتوالد إرتباط « الأمن القومي » بمفهوم « سيادة الدولة » ، حيث هو الذي ينشئها ممثلا الوعاء الخالق لها ، وحيث « هي » المبرر الموضوعي لأهداف الدولة وإعتبارات أمنها القومي .

---

(٤) Morton Berkowitz, «National Security», in **International Encyclopedia of Social Scieuces** (New York, 1970), P. 40.

(٥) Walter Lippman, **Foreign Policy**, (Boston: Johson Repr, 1963), P. 5.

(٦) Henry Kissinger, **Nuclerr Weapons and Foreign Policy**, (London: Weidefeld and Nickolson, 1969).

(٧) J.D.B. Millar, **The Nature of Politcs**, (London), P. 134-135.

فالدولة ذات السيادة ليست سوى « آلة التعبير » عن السياسة ، والسياسة ليست سوى خطط وأهداف تأتي « صفة الأمن القومي » في بؤرتها ، السيادة بهذا المعنى كنتيجة وكسبب للأمن القومي ، وكواجهة لقوة الدولة القومية ، تصبح الحقيقة الأولى للحياة السياسية برمتها ، ومن ثم لا توجد فكرة الدولة المجردة ، الا في عقول قلة من الكتاب الذين يولدون دائما بعيدا عن مأساة امتهم .

إن سيادة الدولة كمفهوم قانوني وإستراتيجي يفترض اليوم وبالضرورة إمتلاك الدولة لأحدث أدوات القوة للدفاع عن الذات ونظام القيم الداخلية ، بعبارة أخرى للدفاع عن أمنها القومي ، وهنا تصبح مسألة إمتلاك السلاح النووي قضية حيوية وخاصة حين نعلم أن إمتلاك هذا السلاح يوفر إمكانية اكبر من « الحركة » والاستخدام للأسلحة التقليدية للدولة التي تمتلكه .

نخلص من هذا الى اننا بصدد مفهوم اصابة التطور والتجديد ، فلم يعد الأمن القومي فقط هو « القدرة على حماية الذات من خطر القهر الخارجي » او « حق التنمية والتطور » او « حق البقاء » وإنما اصبح بالاضافة الى كل هذا كيف تكون تلك الحماية أو تلك التنمية أو ذلك البقاء ، وبأي الطرق والى أي مدى ؟

هذا عن المفهوم المعقد الذي أثار ولا يزال يثير العديد من الاستفهامات ، في محاولة لضبطه ومعرفته ، فماذا عنه حين ننزل الى سلم التحليل خطوة اكثر تحديدا ، ماذا عن الأمن القومي العربي في أصوله العامة ؟ في نقاط ضعفه وقوته وبنائه العام ؟

ثانيا : الأمن القومي العربي :
الأطار العام : مرحلة ما قبل حرب لبنان

بداية ، هناك حقيقة غائبة عن بعض الباحثين في مجال « الأمن القومي العربي » ، حيث ان بعض جوانب هذا المفهوم خاطئة منذ البداية ، بحيث يمكن القول أنه ليس « أمن قومي عربي » بالمعنى المحدد للكلمة ، فلقد سبق أن رأينا ان هذا « المفهوم » يفترض ويتطلب تواجد « الدولة القومية الواحدة » و « الادراك القومي المشترك » و « السيادة القومية غير الناقصة » ، كعناصر اصلية يتم التنظير لها وخلق المفاهيم حولها ، فماذا عن الأمة العربية « إنها ببساطة تفتقد العناصر الثلاثة مجتمعة ، أو على اقل تفتقد اثنين منها ، ومن هنا يصير مجرد الحديث ، عن مفهوم للأمن القومي العربي ، حديثا من باب التفكير بالأماني » .

ولكن المعالجة الأكثر صوابا ينبغي ان تصير ، معالجة « لما ينبغي ان يكون » وليس « لما هو كائن بالفعل » وإن ظل الحاضر - دائما - عنصر فاعل هنا .

واذا سلمنا بهذه الحقيقة ، فإنه يمكن الحديث عن إطار عام اصولي مُفترض للأمن القومي العربي ظل ثابتا تقريبا حتى حرب لبنان في صيف ١٩٨٢ حين دخلت عليه متغيرات جديدة فرضت عليه تطورا جديدا ، وهذا الاطار العام يجعل من الماضي القريب وتحديدا قبل وفاة عبد الناصر

١٩٧٠ ـ خلفيته الاصيلة في التعامل مع المفهوم ، حيث يتعامل مع المنطقة العربية كجسد سياسي واحد ، يمتلك مقومات للقوة وعناصر للضعف ، وله أهداف واحدة ومحاط بتهديدات مشتركة ، ومن هذا المنطلق نضع الاطار العام للأمن القومي العربي على النحو التالي :

١ ـ الاطار التعريفي بمفهوم الامن القومي العربي

٢ ـ نقاط الضعف في الجسد العربي / الجانب السلبي للأمن القومي

٣ ـ نقاط القوة في الجسد العربي / الجانب الايجابي للمفهوم .

١ ـ الاطار التعريفي للأمن القومي العربي

من الجزء السابق خلصنا الى تعريفات متعددة لمفهوم الأمن القومي « لم نشأ ان نمحورها حول تعريف واحد ، حتى يسهل إدراك المفهوم من زوايا مختلفة . ولكن يمكن تقديم تصور مبدئي للمفهوم يسمح بتطبيقه على أية « دولة » تمتلك مقومات « الدولة القومية » او « الدولة ـ الامة » بمعنى أدق ، وهو التصور الذي يرى أن « الأمن القومي » مفهوم معقد ، يعني « قدرة الدولة ـ الأمة الى حماية كيانها الذاتي ونظام قيمها الداخلية التاريخية الثابتة ، والقدرة هنا تتدرج من القدرة الاقتصادية فالسياسية فالعسكرية ، حمايتها من خطر التهديد المباشر او غير المباشر ، الخارجي او الداخلي ، والمسبب لحالة من « الهزيمة » التي تتدرج من التعطيل المؤقت لعمليات التنمية الى التهديد الكامل لحق البقاء الارادي » فاذا كان هذا هو المقصود بالأمن القومي ، فماذا عن الأمن القومي العربي ؟

إن الوطن العربي ـ بداية ـ يحمل بين طياته العناصر الاصيلة المكونة لهذا المفهوم ولغيره من مفاهيم الوحدة والتجانس ، وإن لم يجد حتى الان من يصيغها ويحيلها الى مبادىء[٨] إن الوطن العربي يمتلك من خلال امتداده الاقليمي الأرض الواحدة ، ومن خلال وحدة تاريخه ولغته وعنصر الولاء القومي بين شعوبه ، ووحدة الأمل و « المصير » يمتلك من خلال كل هذا مقومات « الأمة الواحدة » ، الأمة العربية و « الدولة الواحدة » والدولة العربية ، من هنا فإن الأمن القومي العربي كتصور مبدئي يمكن ان يعرف وفق المعايير السابقة كما يلي :

قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد ـ المُفترض ـ على حماية الكيان الذاتي العربي ونظام القيم العربية التاريخية الثابتة ، المادية والمعنوية ، من خلال منظومة من الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، حمايتها من خطر التهديد المباشر او غير المباشر ، خارج الحدود اي دوليا او داخل الحدود ، بدءا بالتخلف وحالات التبعية وإنتهاءا باسرائيل ، وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الارادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية وبروز دور الشركات متعددة الجنسية ، وفي تضخم الظاهرة الصهيونية الى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الارادي للجسد العربي . إن

---

(٨) من المحاولات الجيدة في تعريف المفهوم يراجع : لواء عدلي سعيد ، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ، امين هويدي ، **احاديث في الأمن العربي** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

الامن القومي بهذا المعنى يصبح تعبير عن ثلاثة مطالب رئيسية على الجسد العربي ان يحققها ليمتلك بهذا معطيات حق البقاء اي معطيات أمن القومي :

المطلب الأول : الأمن القومي العربي تعبير عن فكرة « الضرورة » التي تعني حق الدفاع عن النفس وهو الحق الذي يتطلب بالتبعية القدرة العسكرية ـ المتقدمة والمنظمة والمتجانسة .

المطلب الثاني : للأمن القومي العربي تعبير عن « وحدة الارادة » تجاه « وحدة الخطر » بهذا المعنى ، الوحدة العربية ضرورة سابقة على بناء المفهوم ، ليس فقط الوحدة العربية بلا مضمون ، بل « الوحدة العربية » التابعة من الادراك الواحد المشترك للخطر المحيط او الدخيل او الداخلي .

المطلب الثالث : الأمن القومي العربي تعبير عن حق التنمية المستقلة وبناء الذات حيث تصير التنمية هنا هي « جوهر الأمن » فالتخلف والتبعية مصدران خصبان لاختراق حاجز الأمن أيا كانت قوته ، من هنا التنمية العربية المستقلة النابعة من التكامل بين اجزاء الوطن العربي تمثل المناعة الذاتية غير العسكرية للأمن القومي العربي .

مطالب ثلاثة إذن ، من تعانقها وتفاعلها يتحدد الوجه الحقيقي لأمن الوطن العربي ، وهي المطالب التعريفية التي بإحالتها الى متغيرات اجرائية تصبح حديثا عن اوجه القوة وأوجه الضعف داخل الجسد العربي .

٢ ـ نقاط الضعف في الجسد العربي / الجانب السلبي للمفهوم

تتمحور نواحي الضعف للجسد العربي حول :

أولا إخفاق أغلب عمليات التنمية المستقلة غير المعتمدة على عنصر الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسية ويمثل عدم التوظيف الجيد للامكانات العربية البشرية والمادية ـ البترولية مثال واضح لهذا الاخفاق .

ثانيا : التواجد العنصري الصهيوني بفلسطين العربية كنموذج لأحد معوقات النمو والتقدم الاجتماعي والسياسي بل والحضاري العربي ، وكنموذج للفشل وللضعف العربي ، ولن نتطرق هنا الى أبعاد تضخم « الظاهرة الصهيونية » فالحديث لا يزال عن مرحلة ما قبل لبنان ١٩٨٢ .

ثالثا : الامتداد الاقليمي للمنطقة العربية حيث هو إمتداد افقي لا يناظره إمتداد رأسي مرة فهي تمتد من وسط آسيا لتنتهي في نهاية افريقيا و وهي بهذا تكون مماثلة لطول اوروبا مرة ونصف ـ ١٢ الف كم^{٢} ـ هذا الامتداد لا يماثله اي امتداد رأسي باستثناء وادي النيل ، إنها بهذا التكوين تصبح بمثابة الشريط الذي يسهل إختراقه وبسهولة عكس اوروبا التي لديها إمتداد افقي يماثله إمتداد رأسي .

رابعا : إحاطة المنطقة العربية ببحر من الرمال في الجنوب حيث الصحراء العربية الكبرى وهي نقطة الضعف التي سنفصلها اكثر فيما بعد ـ وبحر من المياه في الشمال حيث البحر المتوسط وحيث لا تتواجد اي عقبات طبيعية داخل مياهه لايقاف اي غزو للمنطقة والشواهد التاريخية واضحة في هذا الصدد حيث جميع الغزوات التي فتكت بالجسد العربي جاءت عبر سواحله الشمالية ولنتذكر

« الاسكندر الاكبر » و « الحملة الفرنسية » والحملات الصليبية والاحتلال الاوروبي خلال القرن التاسع عشر والعشرين للوطن العربي ، واذا اضفنا الى هذا الضعف الطبيعي ـ البيئي ـ ضعفا ارادياً آخر حيث لا تمتلك المنطقة العربية حتى اليوم اسطولا عربيا واحدا يمكنها من الدفاع عن شواطئها البحرية .

خامسا : الجسد العربي محاط بكتل ديمجرافية ، معادية ، حين يكون الجسد ضعيفا فهي قوية ومعتدية وهي قوى صديقة حين يصير الجسد قويا متكاملا ولنتذكر بشكل محدد ، إيران قبل وبعد الشاه ، تركيا ، اثيوبيا ، ولعل ما تقدمه ايران اليوم منذ اكثر من ثلاث سنوات من إنتهاك لاحد اطراف الجسد العربي ، ليمثل بوضوح ابعاد هذا الوجه السلبي للأمن القومي العربي .

سادسا : الاتساع الاقليمي وعدم التجانس الأرضي والمصلحي ـ وهي النقطة التي سنفصلها فيما بعد ـ يؤدي الى اختلاف واحيانا تناقص المصالح بين اجزاء الوطن العربي فإغلاق قناة السويس بعد ١٩٦٧ اثر سلبيا على الاقتصاد المصري ، في ذات الوقت الذي اثر ايجابيا على فاعلية تدفق البترول الليبي الى اوروبا وإيطاليا تحديدا ، هذا الاتساع الذي غاب عنه التنسيق المشترك فكان حتميا ان يصير نقطة ضعف وتهديد .

هذا عن الأمن القومي العربي وقد أحلناه الى متغيرات اجرائية في جانبه السلبي التي يمكن توظيفها وبتحويلها الى نقاط قوة ترتقي بالمفهوم وتكرس فيه الجانب الايجابي .

٣ ـ نقاط القوة في الجسد العربي / الجانب الايجابي للمفهوم

علينا أن نتذكر والحديث عن نقاط القوة في الجسد العربي أن التعامل يتم هنا من افتراض وحدة الجسد ، ووحدة الهدف والارادة بالاضافة الى وحدة الادراك للذات وللغير وللخطر . ويمكن تلخيص نقاط القوة في الجسد العربي في النواحي التالية :

أولا : إن الثروة البترولية العربية بكل ثقلها وتأثيراتها على الاقتصاد الدولي وخاصة الاقتصاد الغربي وبالرغم من الانكسار الحالي لفاعلية هذه الثروة نتيجة لاستيعاب الغرب للصدمة التي أعقبت حرب تشرين الاول / إكتوبر ١٩٧٣ وتحويلها تجاه « المُصدرين » من خلال فلسفة الفوائض البترولية وإمتصاصها في البنوك الغربية ومن خلال إحداث خلخلة في نسبة الفائض وفي نسبة الاسعار مع دول الاوبك ، رغم ذلك سيظل العالم ولفترة طويلة مقبلة مرتكزا بدرجة او بأخرى على هذا النفط الذي افرز من ناحية آخرى ثروة نقدية هائلة لا تعرف الطريق الصحيح للاستثمار داخل أقطارها العربية للبلدان العربية التي تمتلكها .

ثانيا : التحكم الاستراتيجي في المداخل البحرية الدولية ـ المؤثرة ، حيث البحر المتوسط بمداخله العربية وحيث البحر الاحمر بمدخليه قناة السويس وباب المندب ، وحيث الخليج العربي التي تثار من حوله الحروب لتحديد الهوية وإمتلاك منافذه .

ثالثا : والجسد العربي يمثل معبرا جويا لا بد من إجتيازه بين القارات الثلاث ولنتذكر ان الطيران المدني يمثل من ١٠٪ الى ١٥٪ من الدخل المنظور في الدول المتقدمة ، فإذا طبقناه على المنطقة العربية المتحدة يصبح بمثابة التطور الذي يؤدي الى التحكم في العلاقات الاقتصادية الدائمة بين القارات الثلاث : آسيا ، وأفريقيا ، وأوروبا ، بالاضافة الى العائد النقدي المحتمل هنا .

رابعا : والمنطقة العربية تعد أقرب مناطق العالم في التلامس الأرضي بالقوتين الأعظم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ولنتذكر هنا الحدود الجنوبية الغربية للاتحاد السوفياتي والتلامس العراقي لها ، كذلك موريتانيا التي تعد أقرب دول العالم الى الولايات المتحدة الاميركية من خارج القارة الاميركية ، هذا الاقتراب رتب ميزة خاصة للجسد العربي ، وهي ميزة التأثير المباشر على صناعة القرار السياسي الدولي من خلال التأثير على حدود الامن القومي للقوتين الأعظم ، هذا في حالة إمتلاك الجسد العربي أولا لقراره ولارداته المستقلة ، أي إمتلاكه لعناصر وحدته القومية بعدها يصبح هذا الاقتراب العضوي « ميزة » ، اما في حالة الضعف فقد تتحول الى « نقيصة » ونقيصة خطيرة .

خامسا : التكامل النوعي للاقتصاد العربي ، حيث لا يمثل الاقتصاد العربي بأنواعه المختلفة (زراعي ـ صناعي ـ تجاري) مجرد تكامل كمي بين أجزائه ، وإنما يمثل تكاملا نوعيا ايضا ، حيث تمتلك اقطار عربية وفقا لطبيعة التربة او لنمط الثروة (كالبترول وغيره) أنواعا معينة من الصناعات او الزراعات او التجارة لا تمتلكها اقطار عربية اخرى ، والعكس ، هنا يصبح التكامل العربي ـ ذا ميزة وتفرد ، فالنوع إضافة الى الكم يولد تجانسا إقتصاديا مؤثرا حين الحديث عن أية وحدة عربية قادمة (٩) .

سادسا : المنطقة العربية لو نظرنا اليها ككل متكامل تمثل عامل جذب للشعوب المحيطة مثل (تركيا ـ ايران ـ اثيوبيا) ، وحين يقدر لها ان تتمزق تمثل هذه الدول عامل جذب لها من الخارج ، يؤثر هذا الموقع بالتأكيد على وسطية المنطقة العربية الحضاري والاستراتيجي .

الأمن القومي العربي بهذا التحليل ، ومن خلال إطاره التعريفي ونقاط قوته وضعفه ، يصير في الحقبة العربية السابقة على لبنان ١٩٨٢ : « مفهوم إفتراض » ذا أصول ومعطيات لم يخلق ازاءها الادراك الواحد بعد ، وأن هذا المفهوم يتطلب لاحقاقه ان يصير تعبيرا :

أ ـ عن حق الدفاع عن النفس ، اي تعبير عن فكرة الضرورة .
ب ـ عن وحدة الارادة تجاه وحدة الخطر .
ج ـ عن حق التنمية وحق البقاء الارادي .

وللمفهوم نقاط ضعفه ، ونقاط قوته ، التي من خلال التوظيف الجيد لها وتدارك مسالبها يتم إعطاء المفهوم مضمونه الحقيقي : حضاريا وإستراتيجيا وسياسيا .

---

(٩) يراجع بشأن احد الأنواع المجملة للاقتصاد العربي : د . محمد السيد عبد السلام ، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي** (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٢) ، كذلك رغم قدم الرأي : سالم الحقي ، « رأي في المفهوم الاقتصادي للوحدة العربية » ، **مجلة الكاتب** المصرية (شباط / فبراير ١٩٧١) ، ص ٧١ ـ ٨١ .

هذا قبل أحداث الجولة الخامسة ، جولة لبنان ١٩٨٢ ، حين استقر الامن القومي العربي كمفهوم عسكري وسياسي معقد حول معطيات معينة أسميناها بالمطالب وإحالتها الى متغيرات قوة وضعف ، وجاءت حرب لبنان لتحدث تطورات هامة في صلب المفهوم ومتغيراته . فماذا عن حدة التطورات ، وكيف نستوعب صدمتها وديناميةتطورها ؟

ثالثا : الأمن القومي العربي : مرحلة ما بعد لبنان ١٩٨٢

لا نبالغ اذا قلنا ان حرب لبنان ١٩٨٢ ، سوف تمثل نقطة التحول الأولي للتاريخ في الحقبة القادمة داخل المنطقة العربية وتحديدا المشرق العربي ، فبهذه الحرب بدأ تاريخ جديد قد تطول مقدماته التي نعيشها اليوم .

ولأن للتاريخ سماته ومظاهره ، فإن انتصار الثورة العربية و « المشروع القومي العربي لتحرير فلسطين » وما حولها ، وهو السمة الاصيلة لهذا التاريخ ، فلم يكن خروج عرفات ورفاقه من بيروت وما حدث من مذابح بمخيمات صبرا وشاتيلا وعين الحلوة ، لم يكن هذا الخروج الثالث وما صاحبه من نتائج ، بلا دلالة . فلقد كان الخروج ووفقا لمعايير الصراعات المصيرية وبمتغيراتها وتوازناتها المختلفة ، خروجا من « بيروت الى فلسطين » ، ولعل الكلمة التي قالها عرفات بهذا المعنى ، لم تكن مجرد كلمة من وسط الحصار لوكالات الانباء الدولية وإنما كانت البداية التي نتحدث عنها هنا ، لهذا التاريخ . « فالخروج » و « العودة » معنيان متلازمان ، وما بين الخروج والعودة في الصراع المصيري قد تطول المسافة ، بل لا بد أن تطول المسافة لندرك أبعاد ومستويات وماهية المعنيين .

ولقد بدأ تاريخ جديد بالمنطقة ، هذه حقيقة ، و « العودة » هي سمته الاصلية الأولى ، هذه ايضا حقيقة ، ولكن ماذا عن مظاهره العامة الأخرى ؟

لقد تمثلت هذه المظاهر في ذلك الانقلاب الصامت لبعض المسلمات داخل المنطقة العربية ، وتحديدا تجاه المفهوم الذي نرصد ميكانزمات تطوره وكيفيتها ، مفهوم الأمن القومي العربي ، فلقد كان التخلي العربي العام عن القضية منذ بداياتها يوم ٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢ أولى المسلمات التي إهتزت وأولى المظاهر التي ميزت هذا التاريخ ، وكان التنسيق العربي في « مؤتمر فاس » بعد ذلك على بداية إنتهاج سياسة التفاوض غير المباشر وطريق الدبلوماسية ، وبالتالي سيطرة « منطق السلام » هو السمة الثانية هنا وحيث بدأ الحديث عن الحرب مع اسرائيل يتراجع كثيرا امام هذا المنطق ، وهو التطور الجديد هنا ، رغم أن ميكانزماته وعوائده الأولى تؤكد « وقتيته » ومرحليته أيضا .

ويأتي تضخم الظاهرة الصهيونية ليقدم نفسه كأحد مظاهر التاريخ الجديد ، فلقد كانت تجربة حرب لبنان وما تلاها من تطورات ، هي نقطة البداية لنهاية تلك الظاهرة ، وإن طالبت ايضا وهي

المسلمة التي كثيرا ما قللنا من شأنها حتى تضخمت الى حد الحصار والاقتحام «لمدينة عربية» تقول جغرافية ودساتير ومواثيق الوطن العربي أنها « عاصمة » لا حدود لها ! ، إن تضخم الظاهرة الصهيونية اثر وسيؤثر على « أمن الوطن العربي » وهو ما يحدث اليوم في المشرق العربي (شمالا وغربا) ، وهذا ما يدفعنا الى الخروج بهذا الافتراض المبدئي :

« إن التطور الأصيل الذي اصاب الأمن القومي العربي » تصورا او مطالب ، نقاط للقوة او للضعف البنائي ، تمثَّل في الفترة التالية لحرب لبنان ، وبفعل ذات الحرب ، في تضخم الظاهرة الصهيونية ، الى الحد الذي يحصر المفهوم العام للأمن القومي العربي حوله والى أن يصبح هو المحور الأصيل الذي سوف تتمحور من حوله دوائر ومطالب ومعطيات الأمن القومي العربي في المستقبل المتوسط والبعيد » .

ولمعالجة هذا التطور الجديد ـ نسبيا ـ الذي تعدى ـ وإن لم يتجاهل ـ الاطار العام الأصولي والبنائي السابق للمفهوم ، وحصره في نطاق الوجه المعاكس للظاهرة الصهيونية ، أي لاسرائيل ، فمواجهة اسرائيل هي بالمعنى المقابل : الأمن القومي العربي ، لمعالجة هذا التطور نحاول تحليل هذه الابعاد « للمفهوم وقد تطور » :

١ ـ الأمن القومي العربي بعد لبنان ونظرية الأواني المستطرقة .
٢ ـ الأمن القومي العربي بعد لبنان وعودة لطبيعة الصراع المتطورة .
٣ ـ الأمن القومي العربي بعد لبنان وفقدان القدرة النووية .
أ٤ ـ الأمن القومي الصهيوني : التطورات الجديدة بعد لبنان ١٩٨٢ .

١ ـ الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان ونظرية الأواني المستطرقة

أجمعت مجمل الدراسات التي انتجها الفكر العربي تجاه مشاكل المنطقة العربية على عدة قضايا محورية يمكن حصرها في :

أ ـ الصراع العربي الصهيوني
ب ـ معضلة الوحدة العربية
ج ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي
د ـ فقدان الارادة السياسية المستقلة في إتخاذ القرار الخاص بأمنها .

ورغم الاجماع الملاحظ حول هذه المشكلات والتناول الجيد من قبل الفكر العربي الحديث لبعضها الا أن قصورا عاما يوجه الى هذا التناول ، وهو القصور الخاص « بالرابطة الجدلية » بين هذه المشكلات وبالمشكلة ـ المنشأ ، لها جميعا ، الى أن كانت حرب الصيف بلبنان بأبعادها وتأثيراتها المختلفة التي طرحت على الفكر العربي سؤالا مباشرا :

« هل ثمة رابط بين هذه المشكلات مجتمعة أوصلنا الى هذا المستوى من الضعف العام ، وأين هو من مفهوم الأمن القومي العربي ؟ »

وانطلاقا من تزاوج التحليل العلمي بالتحليل السياسي ، فإن احدى النظريات العلمية الهامة

يمكن تطبيقها هنا لمحاولة الوصول الى نتيجة محددة تتفق ومنطق التطورات التي أعقبت حرب لبنان ، ونقصد هنا بالنظرية « نظرية الاواني المستطرقة » وبالتطبيق على المشكلات السابقة نجد الاتي : **التخلف الاقتصادي والاجتماعي العربي** ، الذي برز واضحا بنتائجه السلبية بعد حرب لبنان ومن خلال الانماط الاستهلاكية والسياسية وحالة « الاغتراب العام » التي يوجدها يخلق داخل الاقطار العربية حالة من حالات القبول العام لعلاقات التبعية مع الغرب من خلال سياسات ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي ، او الاستثمارات الاجنبية للشركات متعددة الجنسية ، وهي الحالات التي تؤثر تلقائيا وبالتدريج على صناع القرار السياسي اي « الارادة السياسية الحاكمة » ، فتفقدها تأثيرها على القرارات وتفقدها مسارها الطبيعي وتُوجه الارادة السياسية من الخارج وفق نظام تصاعدي للتبعية وهو النظام الذي يؤثر على مصداقية الايمان بمعضلة العرب الاولى : **الوحدة العربية** ، اذ كيف تتحقق هذه الوحدة وقرارها النظامي مُفتقد ، أو يأتي من قبل ارادات خارجية أقصى امانيها الاقتصادية والسياسية الا تتحقق هذه الوحدة او اي شكل من أشكالها ؟ ومن ثم تستمر معضلة الوحدة ، ومأزق التجزئة ، وهو الأمر الذي يعني بالتبعية غياب المؤثر الحقيقي والرادع المادي للكيان الصهيوني ، غياب الوحدة ، يعني تضخم الظاهرة الصهيونية ، وهنا يأتي **الصراع العربي الصهيوني** ، كأحد نتائج التجزئة ، ولكنه في نفس الوقت هو « الخلفية الأولى » التي تسبب الاشكالات السابقة في دورة ثانية داخل نظرية الأواني المستطرقة العربية ، فإستمرار حالة الصراع بين الأمة العربية والكيان الصهيوني يستنزف قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مما يعني تحويل السياسات بالكامل من ناحية التنمية ومواجهة التخلف الى ناحية الصراع ومواجهة العدو ، فيتم بهذا تكريس حالة التخلف وإستمراريتها والتخلف بدوره وبنتائجه يولد الارادة التابعة غير المستقلة ، والتي بدورها تؤخر « قرار » الوحدة ، والاخيرة تؤثر وأيضا تتأثر بالصراع مع الكيان الصهيوني . وهكذا .. تستمر نظرية الأواني المستطرقة العربية . ويصبح الصراع العربي ـ الصهيوني ، وخاصة بعد تعقده وتعدد أبعاده بعد حرب لبنان ، هو السبب الأصيل الذي يكمن خلف مشكلات الواقع العربي اليوم ، وهكذا يتأثر الأمن العربي ويتطور مفهومه ليلتصق به ويتفاعل معه ليعني بالضرورة المعنى المرادف لاستراتيجية مواجهة تضخم الظاهرة الصهيونية .

٢ ـ الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان وعودة لطبيعة الصراع المتطورة

إن مراجعة موضوعية « للذات » بعد حرب الابادة بلبنان تصير مع المتغيرات الجديدة قضية ضرورية تقع على عبء المثقف العربي ، هكذا كان الفكر العربي بعد الهزائم الكبرى في التاريخ العربي المعاصر ، وبنفس المنطق ينبغي ان يتجه اليوم نحو « الذات العربية » ليراجعها مراجعة عميقة ، من أجل خلق التصور وإعادة البناء ، وترتيب البيت من الداخل ، وبديهي أن أية مراجعة للذات في العمل العربي لا بد أن تبدأ بالنتائج الاخيرة الحاصلة في الطرف الشمالي مع الوطن العربي ، فلبنان بحربها المعقدة التي لم تنته بعد ، أكدت ان الصراع العربي ـ الصهيوني هو جوهر المشكلات العربية الحالية ، وأن استراتيجية مواجهته هي المعنى المعاكس للأمن القومي العربي ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن اولى خطوات هذه « الاستراتيجية » بل وأهمها هو فهم طبيعة هذا الصراع فهما موضوعيا . ويمكن حصر طبيعة الصراع العربي الصهيوني المتطورة في هذه النقاط :

أ ـ أنه صراع قومي ـ مصيري : فالصراع بين الجسد العربي والكيان الصهيوني ، صراع

حول « مفهوم البقاء او الوجود » ، فالصراع لم يكن طيلة تاريخه صراع على قطعة من الأرض او مدينة او ضفتي نهر ، ولكنه وفق رؤى طرفيه : صراع حول « حق البقاء » ، وهكذا الصراع المصيري الذي يفترض نقيضين يتم بينهما الصراع ، الذي لا ينتهي هنا الا بفناء احد الخصمين حيث « فناء أحدهما يعني بقاء الاخر » ، ويصبح « للفناء » داخل الصراع المصيري معاني مختلفة تبدأ بإزالة المعالم الأصيلة للخصم من خلال الاستئصال الجسدي ، وتتدرج الى محاولة احتوائه حتى تستوعب وتذاب هذه المعالم ، وهكذا الصراع بين « الأمة العربية » بتراثها ومعالمها الثابتة وبين الكيان الصهيوني ، الصراع هنا لا يقبل بديلا اخر : « الفناء » او « البقاء » ، وكل عمليات التوفيق التي تمت منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم ، باءت جميعها بالفشل وسوف تحكم هذه « النتيجة » منطق العمليات المقبلة ، لأنها تنطلق من إدراك لم يفهم - او يفهم ولكنه يفتقد لعنصر المواجهة والقرار المستقل - لهذا الوجه المصيري للصراع ، يضاف الى « مصيرية الصراع » « قوميته » ، فالصراع مع اسرائيل ليست صراعا بين الفلسطينيين والاسرائيليين فقط ، وليس صراعا على « فلسطين » فحسب ، وكما يتصور البعض خطأ في الحسابات والمواقف الخاطئة ، التي عكستها بوضوح المواقف العربية تجاه حرب الصيف بلبنان ، وإنما الصراع في جوهره ، صراعا بين الأمة العربية وبين اسرائيل الدولة العبرية - الصهيونية التي تكونت فوق جزء استراتيجي في الشمال العربي ، إنه صراع بين العروبة كإيديولوجية وهوية للأمة العربية ، وبين الصهيونية كإيديولوجية وهوية للجسد الصهيوني ، ولعله « قدر » الامة العربية كما قال عبد الناصر ، وليس مسألة اختيار وتفضيل لأن اسرائيل تعي هذا جيدا وتعني - وهنا مكمن الخطر - إننا لم ندرك بعد مصيرية وقومية الصراع بل وتخشى هذا الادراك ومن هنا كانت ضرباتها المتوالية كل عشر سنوات تقريبا لانهاك الجسد والفكر العربي(١٠) .

ب - صراع اقتصادي : الصراع العربي - الصهيوني ، صراع اقتصادي ، فاسرائيل في حقيقتها الداخلية وبنائها الاقتصادي ليست سوى رأس الحربة للشركات متعددة الجنسية الغربية والأمة العربية بثرواتها الطبيعية التي يحتل النفط مقدمتها ، تمثل التربة الخصبة لانتعاش هذه الشركات ، وهنا منشأ الصراع - على هذا المستوى - اذ يمثل النفط العربي وغيره من الثروات مطلب صهيوني قديم منذ أول كشف بترولي بالمنطقة في ايران والعراق ، والذي أخرجته شركات دولية متعددة الجنسية مع مطلع هذا القرن ، وكان يمولها ويؤسسها عناصر يهودية امثال : روتشيلد !!

فالصراع بهذا المعنى يصير صراعا حول الاطماع الاقتصادية لاسرائيل في المنطقة اكسبتها

---

(١٠) نماذج من الكتابات الاساسية لفهم طبيعة الصراع : د . حامد ربيع ، **تأملات في الصراع العربي الاسرائيلي** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) ، د . حامد ربيع ، **النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥) ، د . حامد ربيع ، **من يحكم في تل ابيب** ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) . د . قسطنطين زريق ، **نحن والمستقبل** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨) .

Bower, Bell, **Israel and The Arabs Since 1976, (1969).**

Fein, Israel, Politics and People, (1967).

Brecher, Michael, **The Foreign Policy System of Israel** (London: Oxford University Press, 1972). (Yale University Press, 1972).

التطورات الجديدة في الاقتصاد والصناعات الاسرائيلية ، وفي تأثير البقاء « المسلح » بلبنان بعد حرب الصيف ، اكسبتها ابعادا جديدة والحاحا جديدا ، وهي الاطماع التي تتطلب بالضرورة مواجهة يترتب عليها استنزاف للقدرة وإهدار للامكانية العربية ، وهنا يتطور الصراع وتتضح أبعاده ، ويصبح على الأمة العربية لكي « تبقى اقتصاديا » ان تخوض صراعا طويلا معقدا ، متعدد الادوار والادوات مع الكيان الصهيوني .

ج ـ صراع حول الشرعية : شرعية الوجود الصهيوني بفلسطين ، والشرعية هنا وبعد جولة لبنان يقصد بها في أوسع معانيها مصادر التبرير للوجود او الحركة ، بهذا المعنى المفهوم قد يضيق ، فإذا به لا يعدو الاساس القانوني الذي يستمد منه مصدر النشاط سبب حركته . ولكنه قدر يتسع فإذا به يضم ويحتضن كل ما يمكن ان يفرض نفسه على العقل او الوعي الفردي او الجماعي من مبررات لاستنفاذ الطاقة في إتجاه معين ، بهذا المعنى ، شرعية الوجود « الاسرائيلي » تلقى بنا في متاهات عديدة بعضها تاريخي يختلط بالعقيدة الصهيونية إبتداء من وجودها ومراحل تطورها وإنتهاء بتحليل مستوياتها ووضعها التي أعلنتها حركات التحرر المرتبطة بذلك العصر ، وبعضها نظامي يعود الى الوضع اليهودي بصفة عامة والاسرائيلي بصفة خاصة من نطاق الوجود الدولي المعاصر . كذلك الوجود الوضعي للدولة العبرية والتي أصبحت بعد حرب الصيف بلبنان تمثل قوة ديناميكية نظامية في منطقة الشرق الاوسط ، ومن ثم لا بد وأن تملك نظرتها في ابعاد مدلول الأمن القومي ، وهو المفهوم الذي يتناقض والأمن القومي العربي ، ومن ثم يتوالد عن هذا التناقض تجاه الأمن والشرعية ، الصراع الذي تتزايد حدته حين يقدر للجسد العربي أن يظل طيلة الفترة السابقة على حرب لبنان لافظا لهذا الكيان الصهيوني في تياره العام ، وبالتالي ضاربا الاساس الأول البديهي لشرعية اي دولة ، اساس الاعتراف القانوني(١١) .

د ـ صراع حول « القدس » : والصراع العربي ـ الصهيوني في احد جوانبه الهامة ، صراع حول « القدس » كمرزذا دلالة خاصة لدى طرفي الصراع ، فالقدس تمثل بالنسبة للطرف العربي الرمز لوحدة التاريخ الاسلامي والعربي والمنبع الذي التقت داخله الثقافة الدينية للمنطقة والرمز للصمود في التاريخ العربي تجاه سلسلة الغزاة التاريخيين ، القدس هنا تتعدى الاطار الجغرافي « كمدينة » الى النطاق التاريخي كرمز ، وهي بالنسبة للدولة العبرية تمثل « رمزا » ايضا ، رمزا للرفض اليهودي وللحنين التاريخي للعودة الى عاصمة داؤود وسليمان ، كما تزعم الرؤية الصهيونية اذن : القدس اصبحت بهذا المعنى ذات وظيفة محددة في الصراع فمنها بدأ قبل العام ١٩٤٨ ، واليها يعود بعد العام ١٩٨٢ ، ولن يتوقف طرفي الصراع عن صراعهما ما بقيت هذه « المدينة ـ الرمز » بل وربما ان القدس قد اعطت ـ غيابيا وبشكل خفي ـ لهذا الصراع زخمه ومضمونه المعنوي والقيمي(١٢) .

---

(١١) Laqueur, **A History of Zionism** (New York and Winston Halt, Renihart, 1972), PP. 384-589.
كذلك د . حامد ربيع ، **اطار الحركة السياسية في المجتمع الاسرائيلي** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٨) ، ص ١٢٥ ـ ١٣١ .

(١٢) د . عز الدين فودة ، **قضية القدس** (القاهرة : دار الكاتب العربي للنشر ، ١٩٦٧) ، ص ٦ ـ ٥٠ ، وللتعبير عن وجهة النظر الصهيونية في أخطر وأحدث الدراسات :
Terence Prittie, **Whose Jerusalem?** (Muller Ltd, State Mutuae Books, 1981).

هـ ـ صراع متعدد الدوائر : والصراع العربي الصهيوني ، صراع ذو دوائر متعددة ، فهو صراع عربي ـ صهيوني اولا وبالأساس ، وهو صراع شرقي اوسطي تدخل فيه اطراف غير عربية بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة ونشير هنا الى ايران قبل وبعد سقوط الشاه ، وتركيا ، واثيوبيا ، وهو صراع ذو دائرة آسيوية بما يعنيه من موقف محدد لقوى القارة الاسيوية والتي يأتي الموقف الصيني والهندي والباكستان في مقدمتها ، وهو صراع ذو دائرة افريقية ، ولعل في الموقف الافريقي المواكب لحرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، ثم في الدور الخطير الذي لعبه « الهستدروت » في إعادة العلاقات المقطوعة مع دول هذه القارة الغنية بالثروات الطبيعية ، واخيرا في الموقف المعروف لاسرائيل تجاه جنوب افريقيا وقضايا التمييز العنصري بالقارة ، في هذا جميعه ما يقدم الدائرة الافريقية للصراع خير تقديم بالاضافة للدوائر الاخرى .

اذن الصراع العربي الصهيوني ، صراع معقد ، ذو طبيعة خاصة ، متشابكة الابعاد والمحاور والمستويات ، لم يكن للحظة واحدة صراع حول قطعة من الأرض ، او مدينة ، او نهر ، بل كان ويزال صراع مصيري ، قومي ، حول القدس ، حول حق البقاء ونوعيته .

إن النقد الموضوعي للذات ـ عربيا ـ وبعد حرب لبنان ١٩٨٢ يتطلب القراءة الجديدة لهذه الطبيعة القديمة والمتطورة للصراع ، ان التخطيط الواعي لحركة « الأمن القومي العربي » ، تقف دائما بلا فعالية حين الانطلاق دون الادراك لهذه الطبيعة ، ولعلها الضرورة التي فرضتها علينا صرامة الحرب بلبنان ، وعنف خروج ومذابح الفلسطينيين .

ولكن إدراك هذه الابعاد لا يقدر له الاكتمال دونما التنازل لنقائص اخرى ابرزتها ميكانزمات الحرب ، وتحديد التفوق التقني ـ العسكري الاسرائيلي ، ونقصد هنا فقدان القدرة النووية ـ العربية ، وهو العنصر الذي يتيح قدرا اكبر من الحركة للأسلحة التقليدية ومن ثم إنتصارا اكيدا لها، كما حدث مع النموذج الاسرائيلي في الايام الاربع الاولى من الحرب بلبنان . فماذا عن هذا التطور المفتقد في مفهوم الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان ؟

٣ ـ الأمن القومي العربي وفقدان القدرة النووية

لعل أبرز الدروس العسكرية التي أفرزتها حرب الصيف في لبنان والتي مثلت ـ كما سبق القول ـ التطور المفتقد في مفهوم الامن القومي العربي ، ودرس « امتلاك السلاح النووي »(١٣) .

فإذا علمنا ان اسرائيل تمتلك «١٥» قنبلة ذرية ، وان ما فعلته بلبنان من الوجهة العسكرية البحتة لا يمكن تصديق حدوثه من دولة في مثل هذا الحجم والموقع والتعداد البشري ، وأن مجرد إمتلاكها للسلاح النووي وإن لم تستخدمه ليتيح لها حرية الحركة بالاسلحة التقليدية بدرجة أكبر مما لو كانت تفتقده ، اذا علمنا هذا ، وعلمنا ايضا ، ان البعد النووي في مفهوم الأمن القومي للدولة الحديثة يتيح لها حرية اكبر ليس فقط عسكريا وإنما في اطار السلوك السياسي للدولة ايضا ، حيث أن ذلك يأتي من الدعم الذي تقدمه الاسلحة النووية للقوة الوطنية للدولة في المعترك الدولي حيث أنها توفر للدولة قدرا كبر من حرية العمل كما تفتح امام الاستراتيجية بدائل اكثر للتصرف عند تصعيد او

(١٣) لدراسة أبعاد العلاقة بين إمتلاك السلاح ومفهوم الأمن القومي نحيل الى :

Mahmud Abdel-Aziz, Nuclear Probiferation and National Security, (New Delhi, 1978).

تهدئة المواقف لتحسين المركز التفاوضي بفضل تلك القوة النيرانية الهائلة التي توفرها الترسانة النووية ، ويعني ذلك أن العلاقة بين إنتشار الاسلحة النووية وبين الأمن القومي تتجلى بأوضح صورها عندما تتصارع القوى ، ذلك لأن امتلاك السلاح النووي يدعم السلوك السياسي ويقوي حركته ، هكذا أثبتت خبرة نجازاكي وهيروشيما ، وأحداث الحرب الباردة ثم الوفاق الدولي ، وأخيرا خبرة حرب الصيف بلبنان .

اذا علمنا كل هذا ؛ فإن ثمة تساؤل منطقي يُطرح : أين نحن من هذا التطور ؟

إن العالم يعيش اليوم ثورة نووية حقيقية ، تستخلص الحقوق المستحيلة (!!) ، إن العالم يتحول اليوم تجاه هذه الثورة ، فمن ١٩ دولة فقط تمتلك ١٦٨ مفاعلا نوويا عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٠ دولة تمتلك امثر من ٤٠٠٠ مفاعل نووي تنتج اكثر من ٣٢٠ مليون كيلو وات في العام ١٩٨٣ . إن هذه القدرة النووية لا تستلزم عربيًا سوى بعض الاجراءات والتدابير الامنية ، فالترسانة النووية لم تعد مقصورة اليوم على الدول العظمى بعد أن دق الطالب ـــ جون فيليب ، احد طلبة جامعة بريستون ناقوس الخطر يوم ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ عندماأتم عمل تصميم كامل إستغرق منه اربعة اشهر فقط ويقع في ٣٤ صفحة لصنع قنبلة نووية انشطارية ظهر بعد مراجعته إنه صالح تماما لانتاج قنبلة نووية زنة ٧٢ كيلو جراما تستخدم ٠,٠٦ كيلو جرام من اليورانيوم وتقل تكلفتها عن ٧٠ الف دولار اميركي وقد قدر الخبراء قوة هذه القنبلة بنحو ثلث قوة قنبلة هيروشيما التي قتلت ٧٠ الفا من البشر .

واذا امكن ـ والحال كذلك ـ للطالب جون فيليب ان يصمم قنبلة نووية ، أفلا يمكن للدول العربية بما تمتلك من مؤسسات علمية وإنتاجية وموارد إقتصادية أن تنتج مثلها أو أكثر فقط بعض التدبيرات الاحتياطية الأمنية والعلمية والتي أصبحت موجودة لدى العديد منها !!

إن حرب لبنان أبرزت هذا التطور المفتقد لمفهوم الأمن القومي العربي ، وهو التطور الذي بإمتلاكه يدخل هذا المفهوم مرحلة جديدة من المواجهة مع اسرائيل ، التي تحاول تعويضه بأية وسيلة ، لعلمها بمكمن الخطر الذي يحتويه في التأثير الفاعل عليها ولعل في ضربها للمفاعل النووي العراقي في حزيران / يونيو ١٩٨١ لدليل يقوم هنا للاثبات والتوكيد على أهمية هذا البلد ، وتضح الأهمية اكثر اذا قرأنا تأثيراته على الوجه الثاني لعملية الصراع : اسرائيل حيث مجرد إمتلاك السلاح النووي سوف يضح قضية الصراع على بداية حقبة جديدة لا نبالغ اذا قلنا انا حقبة النهاية الفعلية لاسرائيل حيث ، بإختلاف « الاداء النوعي » لاسلوب المواجهة ستختلف « النهاية » لهذه المواجهة .

ينبغي بعد ذلك الحديث عن أهم ابعاد التطور التي اصابت مفهوم الأمن القومي العربي ، نستشفها من رصد تطور النقيض الاستراتيجي له : الأمن القومي الصهيوني ، كيف تطور ، وفي أي الابعاد كان هذا التطور ؟ وهو التطور الذي يعني بالتبعية تطور موازي للأمن القومي العربي .

٤ ـ الأمن القومي الصهيوني بعد حرب لبنان

ظلت الأصول العامة ـ المتعارف عليها ـ للأمن القومي الصهيوني في المرحلة السابقة على

حرب لبنان تتمحور حول مفاهيم التوسع والبحث عن الشرعية والاندماج في مصالح القوى العظمى ، وتأسيس اركان الدولة ، الى أن جاءت حرب لبنان لتعطي للمفهوم مقومات جديدة تمثل ـ كما سبق القول ـ في مجملها المعنى العكسي « الأمن القومي العربي » ، ويجمعها « إطار مرجعي » Farme Reference برز واضحا أثر حرب الصيف بلبنان وهو اطار « حق البقاء من خلال السيطرة والتحم العسكري الكامل في المنطقة ليبدأ ما يمكن تسيمته بالحقبة الصهيونية في المنطقة ، لقد مثل هذا الاطار المرجعي الاساس الذي تفرعت عنه المعطيات والمقومات الجديدة لمفهوم الأمن القومي الصهيوني والتي نمحورها حول الاتي :

المقوم الأول : فرض السلام الاسرائيلي ـ الاميركي على المنطقة

وهو المقوم الذي بدأ مع نهايات حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ على أيدي الاميركي هنري كيسنجر ، مرورا بزيارة القدس المصرية وإتفاقات كامب ديفيد وإنتهاء بسلام الادارة الاميركية في لبنان ومبادرة الرئيس ريجان الخاصة بالضفة الغربية والسلام في المنطقة ، وهو المقوم الذي تؤكد ميكانزماته العامة أنه سيظل مسيطرا لفترة قادمة على حركة الصراع العربي ـ الصهيوني ، وهو المقوم الذي أكسبته الحرب بلبنان وأوهام الانتصار العسكري « ثقة في الذات » وترسيخا لسياسات فرض الحلول ، وهو المقوم أيضا الذي ينبغي أن يعني بالمقابل ضرورة تمرد الجسد العربي خارج حدود اللعبة الاميركية ـ الاسرائيلية ، قبل أن تستحكم حلقاتها ، ون يتلاعب ـ في حدود الممكن ـ بالمتغيرات الدولية الاخرى محاولا الخروج من المأزق الذي فرضه تناقض وتصارع الأمنين : القومي الصهيوني ، والقومي العربي .

المقوم الثاني : الاستيعاب الارادي والمصلحي

وهو المقوم الذي منحته الحرب بلبنان الفرصة لتطبيقه على الارض العربية المحتلة ، خاصة داخل الضفة وقطاع غزة ، فلقد أدركت اسرائيل أن الخروج الثالث للفلسطينيين من لبنان ، سوف يعني الابعاد المؤقت للخطر الفلسطيني من الشمال ولكنه لن يمنع الانفجار المحتمل من الداخل ، وبالتحديد في أضعف اجزاء الجسد الصهيوني ، جغرافيا وإقتصاديا وعسكريا ، في منطقة الضفة الغربية وغزة تلك المنطقة التي تحوي ما يزيد على المليون فلسطيني مدرك لطبيعة الصراع ويعي معنى وجوده داخل أرضه المغتصبة(١٤) ، فكان على اسرائيل والحال كذلك أن تحاول استيعاب هذا البركان قبل أن ينفجر ، ولكنه ليس مجرد استيعاب بشري ، إعتادت السياسة الاسرائيلية عليه قبل جولة لبنان ، فالأوضاع والظروف الصراعية قد تبدلت وتطورت ، والعنصر المراد إستيعابه اصبح اكثر « شراسة » وإيمان بعدالة قضاياه ، من هنا إستلزم الأمر ان يصير الاستيعاب إستيعابا ارادي ومصلحيا ، أي لا يتم بالاكراه او فرض الأمر الواقع ولكن من خلال « خلق المصلحة المشتركة » و « الحاجة المشتركة » ، ومن هنا كانت ادارة مناحيم ميلسون ـ السابقة ـ ونظام رابطة القرى بقيادة مصطفى دودين ، وغيرها ، مقدمة للنموذج الاستيعابي الذي تريد اسرائيل تطبيقه .

---

(١٤) رفعت سيد أحمد ، « الضفة الغربية في الاستراتيجية الصهيونية ، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢ » ، **شؤون عربية** ، العدد ١٩ ـ ٢٠ (ايلول / سبتمبر وتشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢) ، ص ٨٧ ـ ١٠٢ ، كذلك لمعرفة الوجود الفلسطيني داخل وخارج فلسطين يراجع الملحق المرفق بالدراسة .

المقوم الثالث : تحقيق الشرعية السياسية من خلال التحكم في المشرق العربي

وتتمحور ابعاد هذا المقوم حول التحكم العسكري والاقتصادي في المشرق وتهديد منابع النفط العربي ، وهو المقوم الذي يضرب بجذوره في تاريخ فكرة الأمن الصهيوني قبل تأسيس الدولة عام ١٩٤٨ ، ولكن أزمة لبنان ١٩٨٢ أعطته التطور الجديد ، حين إرتبطت « مسألة الشرعية » وتحقيقها بضرورة التحكم وفرض الاعتراف على بلدان المشرق العربي وتحديدا : لبنان ، سوريا ، الاردن ، العراق ، ولا بأس من تهديد منابع النفط لاسكات بعض الالسنة التي لا زالت تتحدث عن قومية الصراع ، او لاحراز كسب اقتصادي يفيد الصناعة الاسرائيلية ، إن حرب لبنان خلقت لدى المؤسسة الحاكمة في اسرائيل عقدة ما يمكن تسميته « بالغرور السياسي للمنتصر » ، كل ما يريده يحققه ، حيث يقبع في النهاية كل مفاتيح اللعبة بين يديه ، وهكذا اسرائيل ، فلماذا لا تتوسع وتفرض شرعيتها طالما لا يريد هذا الجسد العربي لها ذلك .

والبحث عن الشرعية من خلال التحكم والسيطرة يمثل احد المظاهر الهامة للحاجة الى « البقاء » وهكذا تدور عجلة الأمن القومي الصهيوني مرة أخرى لتصب في الاطار المرجعي للمفهوم حق البقاء ، وهو الاطار الذي تبناه من قبل هنري كيسنجر ، ولا عجب ، من وحدة الادراك هذه (!!) وهو أيضا الاطار الذي سيظل ولفترة قادمة محور القناعات والتعاملات في نطاق المفهوم ، والخلفية الاستراتيجية الأولى له .

إن الامن القومي الصهيوني ون خلال هذه التطورات الجديدة بعد حرب الصيف بلبنان ١٩٨٢ اصبح يعني بالضرورة النقيض المباشر للأمن القومي العربي ، أي أننا نعود بالتدريج الى جوهر مشكلات المنطقة العربية ، والى جوهر طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي ، « حق البقاء » لطرفي الصراع .

رابعا : الخلاصة :
الامن القومي العربي : الى أين .. من هنا

الان وقد إتضحت بعض معالم المفهوم بعد حرب لبنان ، وبعد أن محورناه حول « اسرائيل » بكل ما اثارته وتثيره حول تطور المفهوم من دلالات وأبعاد ، يطرح الباحث على نفسه هذا السؤال : الى اين الأمن القومي العربي من خلال هذا الواقع المعقد والمتطور التالي لحرب لبنان ؟

يمكن القول بداية أن ابسط ادبيات علم التنبؤ السياسي تتطلب الانطلاق من الخبرة التاريخية والحاضرة حين محاولة الحديث عن « المستقبل » ولقد كانت حرب لبنان بتطوراتها وتعقداتها بمثابة المحصلة التاريخية الجامعة لكل خبرات الأمن القومي العربي عبر تاريخ صراعه مع الغزوات الخارجية بدءا بالهكسوس والرومان ومرورا بالتتار والصليبيين وإنتهاء باسرائيل - بيجن .

ومن هنا فإن البداية « بخبرة لبنان وما بعدها » ، والانتهاء بها يكفي هنا لمحاولة القراءة المبدئية للتوجه المستقبلي « للأمن القومي العربي » حيث نحصر هذه القراءة في التنبؤ المشروط التالي : « الأمن القومي العربي المعبر عن حق البقاء الحضاري والارادي العربي ، سوف يقدر له الاكتمال والتطبيق العملي والايجابي خلال الفترة القادمة ، هذا اذا قدر له أن يتحكم أو « يتلاعب » في ثلاثة متغيرات اصيلة تموج داخله وتحيط به .

المتغير الاول : اسرائيل ، وكبح جماح ظاهرة تضخمها العسكري تجاه بلدان المشرق العربي ، وهو المتغير الذي سيتوقف على عوامل كثيرة ، تأتي عودة « مصر » بدورها الطليعي الى الخندق العربي ، في مقدمتها .

المتغير الثاني : الولايات المتحدة الاميركية والتلاعب الذكي مع مصالحها بالمنطقة ، ومع اعدائها في اطار المجتمع الدولي .

المتغير الثالث : حالة التجزئة والتخلف الاقتصادي العربي ، ويمكن علاجها من خلال المراجعة العميقة والشاملة للذات والانطلاق الموضوعي تجاه مطلب « الوحدة » . ●

(الوجود الفلسطيني داخل وخارج فلسطين حتى نهاية ١٩٨٢)(١)

الدولة	العدد
الاردن	١,١٤٨,٣٣٤ (مليون)
الكويت	٢٩٩,٧١٠ الف
لبنان	٣٥٨,٣٠٧ الف
سورية	٢٢٢,٥٢٥ الف
العراق	٢٠,٦٠٤ الف
مصر	٤٥,٦٠٥ الف
ليبيا	٢٣,٧٥٩ الف
السعودية	١٣٦,٧٧٩ الف
دولة الامارات العربية	٣٦,٥٠٤ الف
البحرين	٢,١٠٠ الف
قطر	٢٤,٢٣٣ الف
عُمان	٥٠,٧٠٦ الف
الولايات المتحدة الاميركية	١٠٤,٨٥٦ الف
كندا	٨,٠٠٠ الف
كولومبيا	١٠,٠٠٠ الف
البرازيل	٤٠,٠٠٠ الف
فلسطين	٥٥٠,٨٠٠ الف
الضفة الغربية	٨٢٣,٠٠٠ الف
قطاع غزة	٤٥١,٠٠٠ الف
دول أخرى عربية وغير عربية	٨٢,١١٨ الف
الاجمالي	٤,٤٤٩,٤٢٠

(١) المصدر / من إعداد الباحث ، نقلا ومقارنة لبعض الدراسات الحديثة الصادرة عن : الامم المتحدة ومركز الابحاث الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية .